أثر اجمالي السكان على النفقات العامة في العراق – دراسة قياسية للمدة 1991-2018

Impact of Total Population on Public Expenditures in Iraq - A Standard Study for 1991-2018

م.د.بلال محمد اسعد م.د.عمار عبد الهادي شلال م.ماثل كامل ثامر
Ammarda81@gmail.com
جامعة الانبار/ كلية الادارة والاقتصاد

تاريخ استلام البحث 29 / 12 /2018 تاريخ قبول النشر 20/ 2/2019 تاريخ النشر 25 / 12 /2019

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى تحديد علاقة وتأثير اجمالي السكان على النفقات العامة في العراق خلال المدة (1991-2018) من خلال تطبيق نماذج التكامل المشترك، ايماناً من الباحثين بان لعدد السكان دور كبير واثر بالغ في حجم النفقات العامة في العراق، وتوصلت الدراسة إلى استقرارية سلسلتي النفقات العامة واجمالي السكان في الفروق الأولى باستخدام اختباري الاستقرارية ADP وPP وتم اثبات وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل، كما تم تقدير نموذج الانحدار للمتغيرين والذي كان طردياً ومقبول اقتصادياً، احصائياً وقياسياً، اضافة إلى اثبات وجود علاقة في المدى القصير أو ما تعرف بنموذج تصحيح الخطأ، حيث وجد معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي.

الكلمات المفتاحية : *النفقات العامة ، السكان ، العراق*

Abstract:

The study aims at determining the relation and effect of the total population on the public expenditure in Iraq during the period (1991-2018) through applying the models of joint integration, believing that the population has a large role and a significant impact on the size of public expenditure in Iraq. General and total population in the first differences using the deterministic tests ADP and PP and the existence of a common integration relationship in the long term was proved. The regression model for the variables was estimated to be economically acceptable and acceptable statistically and quantitatively in addition to proving a short-term relationship, Error, where the error correction coefficient was found to be negative and moral.

Key words: *overhead, population, Iraq*

المقدمة:

تعد النفقات العامة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي فهي أداة من الأدوات الفعالة للسياسة المالية التي يتم استخدامها في اطار متطلبات السياسات الاقتصادية الكلية، وعلى أساس النفقات العامة تبنى الموازنات العامة للدول. وتتأثر النفقات العامة بمجموعة من العوامل التي تساهم في زيادتها (سياسة انفاقية توسعية) أو تقلصها (سياسة انفاقية انكماشية).

تعاني العديد من البلدان اليوم من ظاهرة تزايد النفقات العامة الناتجة عن مجموعة من الأسباب والظروف، مما يجعلها غير قادرة على مواكبة ومسايرة هذه الزيادة التي تفوق في الكثير من الحالات النمو والزيادة في ناتجها القومي خاصة في الدول النامية، مما يجعلها تعاني من عجز دائم في موازينها خاصة المالية منها. ويعيش العالم اليوم الا بعض الدول النامية، في ظل تحسن الظروف الحياتية الناتجة عن تحسن مستويات المعيشة وتوفر الرعاية الصحية نموا كبيرا للسكان نتيجة زيادة عدد الولادات وانخفاض عدد الوفيات، إلا أن هذه الزيادة في عدد السكان تتطلب زيادة في النفقات العامة للدول في جميع الجوانب الحياتية.

يعد العراق من الدول النامية فقد مر بمجموعة من المراحل في تطور نفقاته العامة اذ تزداد من سنة إلى أخرى مواكبة زيادة اجمالي سكانه ومتطلبات الحياة العامة فضلا عن المتطلبات الاخرى التي لا تخفى على احد.

تلعب النماذج القياسية دوراً هاماً في اختبار وتفسير العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، إذ يساهم التحليل القياسي في مساعدة متخذي القرار وواضعي السياسات الاقتصادية الكلية وصانعيها في إجراء المقارنات بين القيم العديدة للمعلمات المقدرة ومن ثم اتخاذ القرار الأمثل للتخطيط الاقتصادي.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة الدراسة حول زيادة النمو السكاني ومتطلباته وتأثيره على النفقات العامة للدولة هذا من جهة ومن جهة اخرى تتركز مشكلة الدراسة من خلال عدم قدرة النفقات العامة على مواكبة تطور اجمالي السكان.

فرضية البحث: نلخصها في الآتي:

توجد علاقة ذات دلالة احصائية ويفترض أن تكون ايجابية وذات تأثير سلبي بين زيادة اجمالي السكان وزيادة النفقات العامة في المديين الطويل والقصير.

أهمية البحث: تكتسب الدراسة أهمية بالغة من خلال ارتفاع النمو السكاني في العراق وما يتطلبه هذا النمو من زيادة في احتياجاتهم من خدمات اقتصادية واجتماعية مما يؤثر على حجم النفقات العامة للدولة، اذا ما علمنا ان النفقات العامة توزع على محافظات البلد حسب عدد سكان كل محافظة ونسبتهم الى حجم السكان في البلد.

أهداف البحث: نلخصها فيما يلي:

- ✓ التعرف على النفقات العامة.
- ✓ تحديد العلاقة بين اجمالي السكان والنفقات العامة.
- ✓ بناء نموذج قياسي يشرح ويفسر تأثير تغير النمو السكاني على النفقات العامة في العراق خلال المدة(1991-2018)

منهجية البحث: اعتمدنا في محورنا النظري على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته وطبيعة الموضوع من خلال وصف متغيري الدراسة وتحليل أثار المتغير المفسر على المتغير التابع مع تحليل نتائج الدراسة، واعتمدنا في محورنا التطبيقي على الأسلوب الكمي القياسي من أجل إجراء الدراسة القياسية وتحديد النموذج الأمثل لتفسير المشكلة وتحديد أثر علاقة واتجاه المتغير المفسر على المتغير التابع وذلك بالاعتماد على البرنامج القياسي Eviews 10، بالاضافة الى اجراء الاختبارات القياسية التي اكدت صلاحية النموذج المقدر لتفسير العلاقة بين المتغيرين، وقد تم تقسيم البحث حسب المحاور الآتية:

المحور الاول: الإطار النظري للدراسة.

المحور الثاني: دراسة قياسية تطبيقية لأثر تغير اجمالي السكان على النفقات العامة.

المحور الاول: الإطار النظري للبحث

1- النفقة العامة: هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة.(المزرزعي ونجمة،2012: 615)

كذلك تعرف على أنها: مبلغ من النقود تقوم الدولة بإنفاقه من خزائنها بقصد اشباع حاجات عامة تحقيقاً لأهداف عامة، كما تعرف على أنها: مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام قصد تحقيق منفعة عامة.(رياش،2016 :46)

1-2- ظاهرة تزايد النفقات العامة:

إن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في شتى الدول في السنوات الماضية يشير إلى الزيادة المطردة في حجم هذه النفقات التي ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة من الدول وهي: أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ومالية فضلاً عن أسباب حربية، وسنركز على اهمها فيما يتعلق بالعراق وكما يلي:

1-الأسباب الاقتصادية: إن من أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة زيادة الدخل القومي، والتوسع في المشروعات العامة، وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي .

2-الأسباب الاجتماعية: ويرجع ذلك إلى أن متطلبات سكان المدن وحاجاتهم أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف كما هو معلوم، كما ادى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يطالبون الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في الاجيال السابقة، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها من أسباب عدم القدرة على الكسب، وقد نتج عن منح الدولة هذه الإعانات وتقديمها للعديد من الخدمات الاجتماعية زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية.(طالب،2015: 24)

3-الأسباب السياسية: إن انتشار المبادئ الديمقراطية ترتب عنها اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل، والقيام بكثير من الخدمات الضرورية لها، وكثيراً ما يدفع بنظام الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية ، وإلى الإفراط في تعيين الموظفين ، وينجم عن هذا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقات العامة.

4-الأسباب المالية: إن سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدى بالدولة إلى كثرة اللجوء إلى القروض العامة للحصول على موارد للميزانية العامة، مما يسهم للحكومة بزيادة الإنفاق وخاصة على الشؤون الحربية، وهذا فضلاً عما يترتب على خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده، من الزيادة في النفقات العامة.

5-الاسباب الحربية: بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها وما يترتب عن ذلك من تزايد الإنفاق العسكري في الدولة من جهة، ومن جهة أخرى تزداد النفقات العامة على وجوه معينة بعد انتهاء الحرب كدفع تعويضات وإعانات لضحايا الحرب وأسر الشهداء، فضلاً عن نفقات إعادة البناء وتعمير ما دمرته الحرب في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي، إلى جانب دفع أقساط وفوائد الديون التي اقترضتها الدولة في أثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية. (وزارة التخطيط، 2012: 15)

أصبح تزايد النفقات العامة ظاهرة مألوفة لدى الدول خاصة في ماليتها الحديثة، كما أصبحت تزداد بخطى أسرع من زيادة الدخل القومي، ويمكن أن نميز بين الزيادة الحقيقية: التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الحقيقية الناتجة عن النفقة من خلال توسع حجم السلع والخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع، والزيادة الظاهرية والتي تعني الزيادة في الأرقام النقدية للنفقات العامة دون أن تكون هناك زيادة رقمية في حجم السلع والخدمات التي يتحصل عليها المجتمع من خلال الانفاق العام الذي تقوم به الحكومة، حيث يعد الاقتصادي الألماني فاجنر أول من لفت الانتباه إلى ظاهرة تزايد

النفقات العامة وهو صاحب قانون "التزايد اللانهائي في نشاط الدولة" وينص هذا القانون على أن نصيب الانفاق العام في الناتج القومي الاجمالي يتزايد مع مرور الزمن، فنظريته تتلخص في وجود علاقة طردية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من السلع العامة.

1-3 ترشيد الانفاق العام: يعني العمل على زيادة فاعلية الانفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مظاهر التبذير والاسراف إلى أقصى حد ممكن، وبالتالي فالترشيد يهدف إلى الحصول على أعلى إنتاجية وبأقل انفاق.(خفاجة،2014: 14)

1-4 هيكل النفقات الحكومية في العراق:

ان دراسة هيكل الانفاق الحكومي في أي بلد يظهر لنا بعض المؤشرات عن توجيهات السياسة الانفاقية واهدافها كما انها تعطي انطباعا حول ما يمكن ان تحققه هذه السياسة من خلال معرفة الاهمية النسبية لكل نوع من انواع الانفاق.

ففي الاطار الداخلي تتركز موارد الدولة بعوائد تصدير النفط التي تشكل اكثر من (95%) من ميزانية الدولة بشقيها المتعلق بالنفقات التشغلية(الجارية) والنفقات الاستثمارية، غير ان استمرار الاعتماد على هذا المورد يتطلب رصد استثمارات كبيرة حتى يمكن ان تعطي مردوداً مالياً كبيراً لمواجهة متطلبات السياسة الاقتصادية للدولة والتزامات الخارجية، صحيح ان العراق يمتلك قدرات كامنة غزيرة سواء كانت ثروات طبيعية (النفط والغاز) او مائية او بشرية الا ان هذه القدرات تستلزم استثماراً مالياً واسعاً حتى يمكن تحويلها الى موارد حقيقة جاهزة الاستخدام.(صاحب، 2015: 9)

اما السياستين المالية والنقدية للدولة فما زالت تعاني من مشكلات عديدة وتحتاج الى معالجة جدية ولعل اولى المشكلات صياغة موازنة مالية سليمة باتجاه تحرير الاسعار وتقليص الانفاق الحكومي الناجم عن الدعم الكبير الذي تقدمة الدولة لسلع وخدمات ومؤسسات كثيرة تبلغ اكثر من (45%) من قيمة الانفاق الحكومي للموازنة ويقترب ذلك بإزالة او تخفيف الاعباء المالية الخارجية الناجمة عن الديون وتعويضات الحروب الموروثة عن نظام الحكم السابق.(الجبوري،2014: 198)

ومن خلال الجدول (1) الذي يعكس تطور موازنة العراق من سنة 1991 الى 2018 وما واجهتها من تباينات وعجز خلال هذه المدة.

جدول (1) تطور موازنة العراق للمدة (1991-2019) مليون دينار عراقي

السنة	الايرادات	المصروفات	العجز/فائض
1991	4228	17497	-13269
1992	5047	32883	-27836
1993	8997	68954	-59957
1994	25559	199442	-173883
1995	106986	690784	-583798
1996	178013	542542	-364529
1997	410537	605802	-195265
1998	520430	920501	-400071
1999	719065	1033552	-314487
2000	1133034	1498700	-365666
2001	1289246	2079727	-790481
2002	1939291	2869705	-930414
2003	2456821	2957593	-500772

865248	32117491	32982739	2004
-7022560	35981168	28958608	2005
-5570857	50963161	45392304	2006
-9662938	51727468	42064530	2007
-54784466	59861974	5077508	2008
-18757308	69165524	50408216	2009
-22922155	84657468	61735313	2010
-15727976	96662767	80934791	2011
14677645	105139579	119817224	2012
-5287480	119127556	113840076	2013
-7863661	113473507	105609846	2014
-10267266	82813611	72546345	2015
-20157557	73571003	53413446	2016
-21659739	100671160	79011421	2017
-12514516	104158183	91643667	2018

- المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة السنوية للبنك المركزي، سنوات مختلفة.

من خلال الجدول (1) يتضح ان الموازنة العراقية مرت بعجز خلال عقد التسعينيات حتى عام 2003 وكان نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق خلال تلك الفترة، وفي عام 2004 نلاحظ تحقيق فائض بسبب الانفتاح الاقتصادي ورفع حظر العقوبات الدولية، وبعد هذه المدة تتالت الازمات منها ازمة 2008 التي اثرت على الاقتصاد العراق بسبب انخفاض اسعار النفط ولكن بالمقابل هناك ارتفاع بمبالغ الموازنة باعتمادها على المورد الوحيد وهو النفط، وبالرغم من ذلك مر العراق في صراعات داخلية وخارجية ادت الى تخصيص مبالغ كبيرة للتخلص منها ولحد الان، ومن خلال الشكل (1) الذي يوضح مسار النفقات والمصروفات في العراق خلال المدة (1991-2018).

الشكل(1)

تطور موازنة العراق خلال المدة(1991-2019)

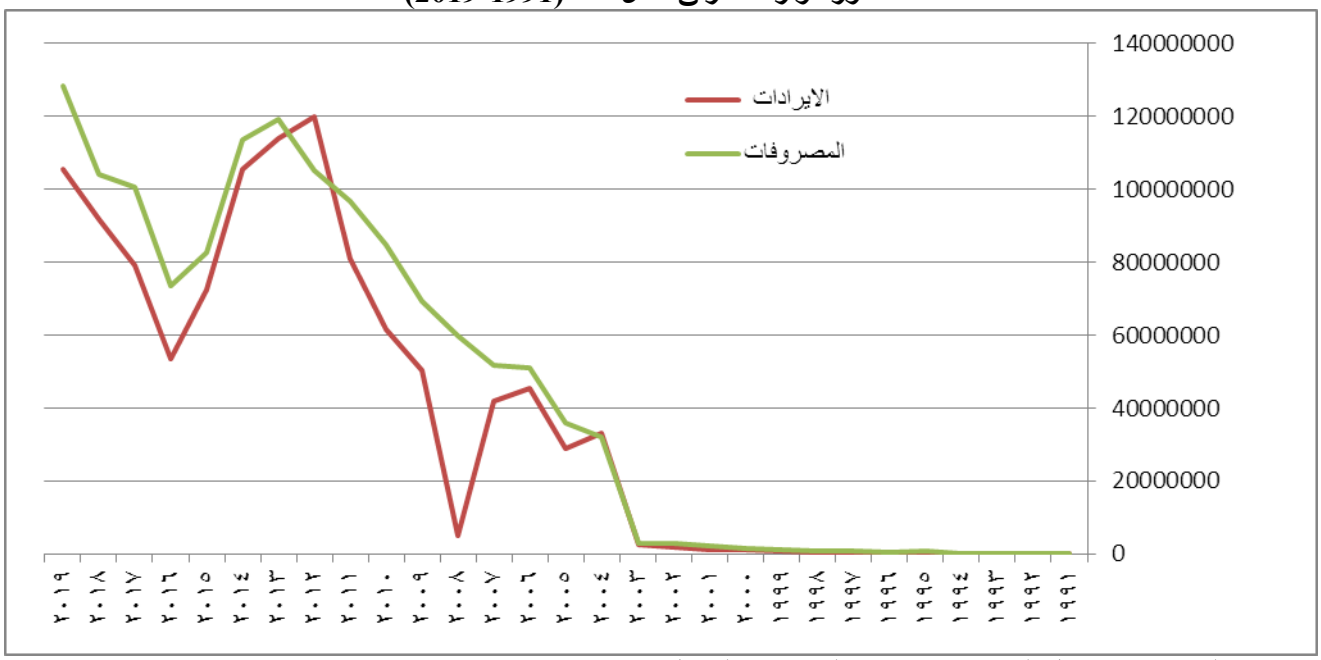

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

1-5 واقع النمو السكاني في العراق: يعرف نمو السكان على أنه زيادة عدد السكان نتيجة زيادة عدد الولادات وانخفاض عدد الوفيات، حيث يرى مالتوس في نظريته أن تزايد السكان ينمو بمتوالية هندسية(سالم،2009: 317) ويؤثر نمو السكان على النفقات العامة للدول، فزيادة اجمالي السكان عن طريق المواليد الجدد أو الهجرة يستوجب نفقات جديدة لمواجهة الأعباء الجديدة لمواجهة الطلبات الجديدة في ميادين: (الصحة، التعليم، الصحة والاعانات...الخ).(قداوي ،2014: 3)

ومن خلال الجدول (2) سنتعرف على تطور وتباين اجمالي السكان في العراق وكالاتي:

الجدول (2) تطور الواقع السكاني في العراق خلال المدة (1991-2018) الف نسمة

السنة	الذكور	الاناث	المجموع	نسبة النمو %
1991	9460	8959	18419	-
1992	9731	9218	18949	2.878
1993	10001	9477	19478	2.792
1994	10271	9736	20007	2.716
1995	10541	9995	20536	2.644
1996	10843	10281	21124	2.863
1997	10987	11059	22046	4.365
1998	11328	11374	22702	2.976
1999	11682	11700	23382	2.995
2000	12047	12039	24086	3.011
2001	12424	12389	24813	3.018
2002	12814	12751	25565	3.031
2003	13216	13124	26340	3.032
2004	13629	13510	27139	3.033
2005	14055	13908	27963	3.036
2006	14493	14317	28810	3.029
2007	14943	14739	29682	3.027
2008	16058	15837	31895	3.456
2009	14910	15754	30664	-3.859
2010	16561	15929	32490	5.959
2011	16985	16353	33338	2.610
2012	17420	16788	34208	2.610
2013	17864	17232	35096	2.560
2014	18319	17686	36005	2.590
2015	17790	17423	35213	-2.200
2016	18273	17896	36169	2.715
2017	18764	18376	37140	2.685
2018	19261	18863	38124	2.649

- المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الاقتصادية للبنك المركزي العراق، سنوات مختلفة.

من خلال الجدول (2) فقد أشارت نتائج تعداد عام 1997 إلى ان حجم سكان العراق بلغ 22046244 نسمة وبنسبة نمو بلغت 3% وهي أخفض مما كانت عليه عام 1977 ويعزى ذلك الى الوفيات والهجرة الى الخارج خلال الحرب العراقية الإيرانية والعدوان الأمريكي وما رافقاه من حصار اقتصادي، أما تقديرات السكان عام 2007 فتشير إلى استمرار نمو السكان على الوتيرة نفسها للتعداد السابق 1997 وعليه فقد بلغ تعداد سكان العراق نحو 29,682,081نسمة وبنسبة نمو سنوية (3%).

وفي الفترة 2007 الى 2016 فقد بلغ عدد سكان العراق لعام2016 حوالي 36 مليون نسمة، وقد كانت نسبة الذكور مرتفعة مقابل الاناث حيث بلغت (50.5%) مقابل (49.5%) واكدت أن نسبة السكان بعمر أقل من خمس سنوات بلغت حوالي(15%)، ومن هم بعمر 14 – 5 سنة (25%)، كما ان نسبة السكان في سن العمل، أي بعمر 64-15سنة، بلغت نحو(57%) ، ما يعني أن المجتمع العراقي مجتمع فتي يتميز بمعدل نمو سكاني مرتفع يصل إلى (3%).

ان معدل النمو السكاني وعلى الرغم من انخفاضه إلى(2.7%) في العام 2016، إلا أنه ما يزال مرتفعا قياساً بدول الجوار، اذ أن نسبة السكان الحضر في العراق بلغت (70%) مقابل (30%) من سكان الريف. (وزارة التخطيط ، 2016: 20) . الشكل البياني (2) يوضح مسار تطور السكان في العراق وكما ياتي:

الشكل (2) تطور واقع السكان في العراق للمدة (1991- 2018)

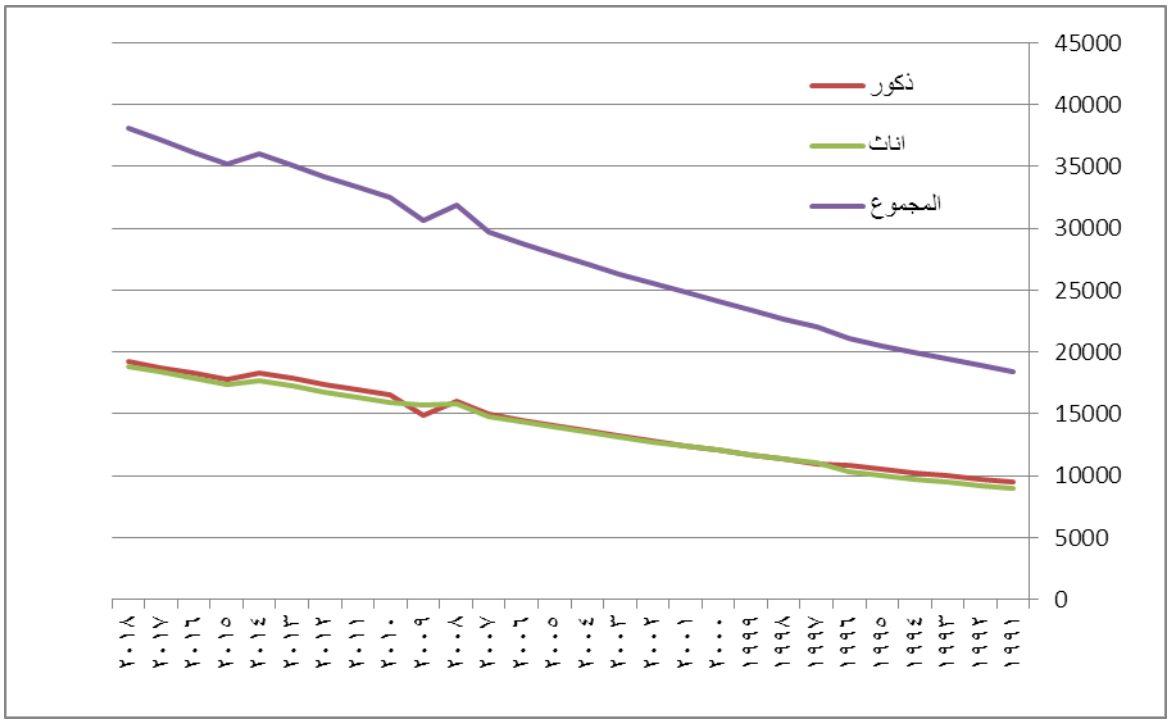

المصدر :من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

2- الجانب الكمي والتحليل القياسي للنتائج

2-1 بناء النموذج: بناءً على الاطار النظري والدراسات السابقة تم توصيف النموذج على النحو الاتي:

جدول (3) توصيف متغيرات النموذج

المتغيرات	الرمز	المركز	المدة
الانفاق	EXP.	تابع	2018-1991
السكان	Pop.	مستقل	

- المصدر: من اعداد الباحثين

2-2 استقرارية السلاسل الزمنية: لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية لابد من معرفة الخصائص الاحصائية لصفة استقرار السلسة الزمنية، اذ تعتبر السلسة الزمنية مستقرة اذا توفرت فيها بعض الخصائص التالية :

1- ثبات متوسط القيم عبر الزمن . 2- ثبات التباين عبر الزمن.

3- يجب ان يكون التغاير بين اي قيمتين لنفس المتغير معتمدة على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحتسب عنده التغاير، وسنستخدم الاختبارات التالية:

1-2-2 اختبار جذر الوحدة لدكي فولر الموسع (ADF): تم اختبار استقرارية (سكون) السلاسل الزمنية قيد الدراسة حسب اختبار دكي فولر الموسع (ADF) كما في الجدول ادناه:

جدول (4) نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF) عند الفرق الاول

المتغيرات	t-Statistic	Prob.
EXP.	3.6325	0.000
Pop.	2.4561	0.027

- **المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews10**

2-2-2 اختبار جذر الوحدة لفيليب بيرون: تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة حسب اختبار فيليب بيرون (PP) كما في الجدول ادناه:

جدول (5) نتائج اختبار جذر الوحدة لفيليب بيرون (PP) عند الفرق الاول

المتغيرات	t-Statistic	Prob.
EXP.	t-Statistic	Prob.
Pop.	5.8564	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews10

نلاحظ من الجدولين اعلاه ان بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة اصبحت مستقرة عند الفرق الاول باستخدام الاختبارين اعلاه.

2-2-3 تقدير معادلة الانحدار: بعد التاكد من سكون السلسة الزمنية، ولتحليل السلاسل الزمنية لسلسلتين زمنيتين يتم التاكد من وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية، ومن اشهر الطرق طريقة (Engle-Granger) وطريقة (Johanson)، ويقال ان هنالك تكامل مشترك بين متغيرين او اكثر اذا اشتركا بنفس الاتجاه، اي اذا كانت لهما علاقة توازنية طويلة الاجل.

بعد ان تم اجراء اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة وتبين ان المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولى $I(1)$، والجدول الاتي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة :

جدول (6) نتائج اختبار التكامل المشترك

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXP.	1.4407693	12826719	11.23256	0.0000
Pop.	6699.012	441.7958	15.16314	0.0000
R-squared	0.894909	F-statistic	229.9209	0.0000

- **المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews10**

ويمكن تقدير معادلة الانحدار الخطي على النحو الاتي :

EXP= 1.4407693+ 6699.0115 Pop .... (1)
(11.232) (15.163)

نلاحظ من معادلة الانحدار الخطي اعلاه العلاقة الطردية بين حجم السكان والانفاق العام للدولة، وعند اختبار صحة النموذج المقدر بين حجم السكان والانفاق في الموازنة العامة في العراق، اذ ان اهم اختبار لقياس جودة النموذج هو معامل التحديد (R^2) ويساوي (0.89) هذا المعامل يدل على قوة العلاقة بين القيم الفعلية والقيم المقدرة، وبما ان القيمة قريبة من الواحد الصحيح معنى ذلك ان نمو حجم السكان يشرح ويفسر نسبة كبيرة من التغيرات الكلية التي تحدث في الموازنة العامة، وان النسبة المتبقية وهي (11%) ترجع الى الاخطاء العشوائية.

اما اختبار صلاحية النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل تمثيلا جيداً، نلاحظ ان احصائية فيشر (F) البالغة (229.9209) كانت معنوية عند مستوى (1%،5%، 10%)، وبذلك نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل اي صلاحية ومعنوية النموذج المقدر.

2-3 تفسير ومناقشة النتائج:

1- يلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة المتغيرات المستقلة في النموذج والمتمثل في (عدد السكان *N*) ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%)، حيث كان هنالك تاثير ايجابي للمتغير المستقل على المتغير التابع وهو الموازنة.

2- ان قيمة معامل التحديد للنموذج بلغ (0.894909) وهذه القيمة تدل على ان المتغير المستقل في النموذج يساهم في تفسير (89%) من التغيرات في المتغير التابع، اما النسبة المتبقية (11%) فتعود لعوامل اخرى لم تظهر في النموذج.

3- بعد تقدير علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، توصل الباحث الى معادلة الانحدار الخطي التالية:

$$EXP = 1.4407693 + 6699.0115\ \text{Pop} + u_i$$

- ان العلاقة الخطية بين المتغيرين علاقة طردية، اي ان حجم السكان يؤثر ايجابا بالموازنة العامة وان نمو السكان بمقدار 1% يؤدي الى زيادة الانفاق في الموازنة العامة بمقدار (6699) دينار عراقي
- ان معامل التقاطع (الثابت) يبين انه لو كان معدل نمو السكان ثابتا فان الانفاق في الموازنة العامة يقدر ب (1.4407).
- ان اختبار صلاحية النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل تمثيلا جيداً، يلاحظ من خلال احصائية فيشر (F) البالغة (229.9209) التي كانت معنوية عند مستوى (1%،5%، 10%)، وبذلك نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل اي صلاحية ومعنوية النموذج المقدر.

2-4 الاختبارات القياسية:

للتاكد من سلامة نتائج نموذج الانحدار المتعدد والتكامل المشترك المقدرة والتاكد من سلامتها وتحقيقها لشروط طريقة (OLS) تجنبا للنتائج المضللة يجب التحقق من شروط الطريقة السابقة، نستخدم الاختبارات القياسية التالية:

2-4-1 الارتباط الذاتي: تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في حال وجود علاقة ارتباط بين قيم المتغير العشوائي للسلسة الزمنية المدروسة، وتم اختبار وجود المشكلة باستخدام اختبار (Serial Correlation LM) التي كانت تساوي

(14.92671) باحتمال يبلغ (0.0001) وهذه القيمة اكبر من (0.05) وهذا يدل على قبول فرضية العدم التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ العشوائي، كما في الجدول ادناه :

جدول (7) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	14.92671	Prob. F(1,20)	0.0001
Obs*R-squared	1.15.78296	Prob. Chi-Square(1)	0.0004

- **المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews10**

كما يمكن اجراء اخر وهو اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة باستخدام احصائية $(Ljung - Gox)$ $Q - Stat$ المحسوبة $Q - Stat = 102.26$ ، وهذه الاحصائية تؤكد بما ان قيمة $h = 12$ عند تاخر $X^2_{0.05.12}$ اكبر من 21.026= لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة ، اي ان كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر .

2-4-2 التعدد الخطي: للتاكد من عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج تم استخدام اختبار (autoregressive conditional heteroskedasticity ARCH) ، التي كانت تساوي (0.53508) باحتمال يبلغ (0.018578) وهذه القيمة اكبر من (0.05) وهذا يدل على قبول فرضية العدم التي تفترض عدم وجود تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج، كما في الجدول ادناه :

جدول (8) نتائج اختبار التعدد الخطي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.53508	Prob. F(1,21)	0.018578
R-squared	0.85788	Prob. Chi-Square(1)	0.9642

- **المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews10**

3-4-2 التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ العشوائي : يتم رسم المدرج التكراري $(Histogram)$ لحدود الخطأ العشوائي بالاضافى الى استخدام اختبار $Jarque - Bera$ لاختبار حدود الخطأ العشوائي، وكانت النتائج تشير الى ان القيمة الاحتمالية للاختبار تبلغ (0.7966) وهي اكبر من مستوى (0.05)، لذلك سنقبل بالفرضية الصفرية التي تنص على ان حدود الخطأ العشوائي تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك موضح في الشكل ادناه:

الشكل (3) المدرج التكراري للتوزيع الطبيعي لحدود الخطأ العشوائي

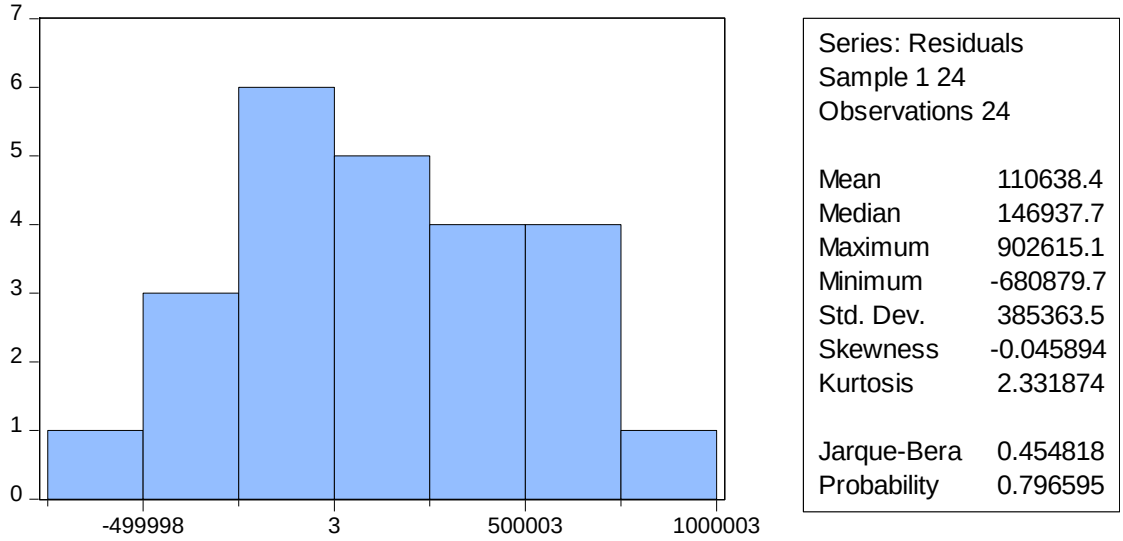

-المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews10

من خلال الاختبارات السابقة يمكن القول ان نموذج الانحدار المقدر يحقق الشروط المطلوبة، وبناءً عليه يعتبر نموذج جيد ويمكن الاعتماد عليه في تفسير النتائج.

الاستنتاجات :

بعد استعراض الاطار النظري للبحث وتقدير اثر نمو حجم السكان في العراق على الموازنة العامة للبلد في الجانب الكمي للبحث، فقد توصل الباحثين الى النتائج الاتية:

1- سلسلتي اجمالي السكان والنفقات العامة غير مستقرتين في المستوى الاول ومستقرتين في الفروق الأولى بالنسبة لاختباري (ADF) و(PP).

2- ان العلاقة الخطية بين المتغيرين علاقة طردية، اي ان حجم السكان يؤثر ايجاباً بالموازنة العامة وان نمو السكان بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة الانفاق في الموازنة العامة بمقدار (6699) مليون دينار عراقي.

3- ان معامل التقاطع (الثابت) يبين انه في حال كان معدل نمو السكان ثابتاً فان الانفاق في الموازنة العامة يقدر بـ (1.4407) مليون دينار.

4- ان اختبار صلاحية النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل تمثيلاً جيداً، يلاحظ من خلال احصائية فيشر (F) البالغة (229.9209) التي كانت معنوية عند مستوى (1%،5%، 10%)، اي صلاحية ومعنوية النموذج المقدر.

4- النموذج المقدر في المدى القصير أو نموذج تصحيح الخطأ مقبول اقتصادياً، احصائياً وقياسياً حيث أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي.

5- بعد اختبار النموذج المقدر للعلاقة بين المتغيرين قيد الدراسة، تبين انه لا يعاني من اهم المشاكل القياسية (الارتباط الذاتي، والتعدد الخطي، وعدم تجانس التباين).

التوصيات :

1- تسليط الضوء على مشكلة نمو السكان المطرد في العراق كماً ونوعاً، اذ إن الزيادة السكانية لا تتحول إلى عبء على الموازنة والتنمية إلا عندما لا يجري استغلال الموارد التنموية المتاحة بما فيها قوة العمل بصورة صحيحة ومنطقية أو عندما لا تتوافر هذه الموارد.

2- تحويل نمط الموازنة العامة إلى نمط موازنة البرامج والأداء وتطوير هذا النمط في المدد اللاحقة وصولاً إلى تبني الموازنة الموجهة بالنتائج، وذلك من اجل ضمان انتاجية وكفاءة الانفاق العام.

3- اجراء دراسات مرادفة واكثر شمولاً للعلاقة السببية بين الموازنة العامة في العراق ومعدل نمو السكان والعوامل المؤثرة بهما، واستخدام احدث النماذج القياسية لتحليل العلاقة بين المتغيرين اعلاه كعلاقة اكثر شمولاً.

4- -إتباع المنهج العلمي في بناء الموازنة العامة، وان يتم بناء الموازنة في ضوء المشكلات والتحديات التي تواجه العراق، أي أن ينظر إلى الموازنة العامة بكونها أداة لتحقيق التنمية البشرية، وليس بكونها أداة للاستهلاك الآني.

5- تنويع مصادر موازنة العراق الاتحادية وعدم الاعتماد الكامل على مورد واحد وهو النفط، الذي يتعرض لانخفاض كبير وتقلبات مستمرة في سعره، مما ادى الى ارتفاع العجز وانخفاض الاهتمام بالخدمات المجتمعية.

المصادر:

1. البنك المركزي ،سنوات عديدة مختلفة،النشرة السنوية.
2. رياش،مبروك ،2016،تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق ،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر.
3. سالم ،حازم داود،2009،التباين المكاني لمعدلات النمو السكاني في العراق للمدة 1977-2007 ،مجلة كلية الاداب ،جامعة بغداد، العدد(98).
4. صاحب،ندى ثامر،2015،اثر الانفاق على النمو الاقتصادي –العراق دراسة تحليلية للمدة2004-2014، جامعة القادسية، بحث غير منشور.
5. طالب ،احمد جعفر ،2015، تحليل ظاهرة النمو المستمر للنفقات العامة في العراق للمدة (1980-2012) ،مجلة الكوت للعلوم الادارية و الاقتصادية، جامعة واسط ،العدد(20).
6. قداوي،عبد القادر،2014، اثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1990-2011)رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة حسيبة بن بو علي الشلف،الجزائر.
7. المزروعي ،علي سيف علي واخرون ،2012، اثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي – دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009) ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28،العدد(1)
8. وزارة التخطيط ،2012، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012،التقرير الوطني الثاني حول حالة سكان العراق في اطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاهداف الانمائية للالفية.بغداد
9. وزارة التخطيط ،2016 ، تحليل الوضع السكاني في العراق ،التقرير الوطني حول حالة السكان والتنمية والاهداف الانمائية،بغداد.